"الهوية الوطنية وأبعاد المكان"[74]

يشكل "المكان" محوراً مهماً من محاور الهوية والانتماء؛ فقد اعتبرت الرقعة الجغرافية أساس تحديد نوع الهوية، ونمط الولاء. بل إنها تمثل الحد الفارق لدى الإنسان بين الشعور بالغربة أو بالانتماء.

وبناء على ذلك؛ فإن دراسة الجغرافيا التاريخية للبحرين ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستقامة السرد التاريخي، وترتبط كذلك بتحديد طبيعة الهوية المحلية ومؤثراتها.

وإذا عدنا إلى الثقافة التاريخية السائدة فإننا نلاحظ وجود إشكالية في تحديد الأبعاد الجغرافية للبحرين من محورها التاريخي، ومن ذلك تحديد الأبعاد المكانية للبحرين منذ أقدم العصور:

فعندما يرد الحديث عن حضارة دلمون في الفترة القديمة؛ يقفز إلى الذهن المعاصر انحصارها في أرخبيل جزر البحرين. والحقيقة هي أنه لا يمكن لحضارة كبيرة أن تقتصر على كيان جزري، بل يثبت الواقع بأن جزيرة البحرين كانت عاصمة حضارة دلمون التي امتدت رقعتها الجغرافية عبر الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية:

فقد أكد بيتر كورنوول حقيقة انتشار حضارة دلمون عبر مساحة أوسع من أرخبيل الجزر عندما تحدث عن أعمال الحفريات التي قام بها في مطلع أربعينيات القرن المنصرم في الساحل الشمالي الشرقي للجزيرة العربية وفي البحرين، مشيراً إلى أن: آثار البحرين لها ما يشابهها في السواحل الشرقية لشبه الجزيرة العربية، مما يدل على ارتباط ثقافي وربما سياسي بين البر الرئيس والجزيرة في ذلك الوقت.[75]

وعزز غلوب نتيجة كورنوول عندما أكد بأن أعمال التنقيب التي قام بها في النصف الثاني من خمسينيات القرن المنصرم في الأحساء، وفي شبه جزيرة قطر، وفي جزيرة فيلكا بالكويت، وكذلك في جزيرة أم النار التابعة لإمارة أبو ظبي، قد أثبتت وجود امتداد لحضارة دلمون في تلك الأنحاء، ولاحظ وجود قبور تلية مشابهة لتلك الموجودة في

---

[74] نشر هذا المقال في: **صحيفة الوطن**، السنة 4، العدد 1206، 30 مارس 2009، البحرين. ص. 16.

[75] بيتر كورنوول (1999) **دلمون تاريخ البحرين في العصور القديمة**، تعريب محمد علي الخزاعي، البحرين. ص 14.

البحرين في سواحل الأحساء، وفي واحة جبرين ومنطقة الظهران، وكذلك في شبه جزيرة قطر.[76]

واستنتج مايكل رايس بأن حدود دلمون كانت تشمل الجزء الأكبر من الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية، تماماً كما أن هذا النطاق كان يقع ضمن إقليم: "البحرين" حتى نهاية القرن التاسع عشر.[77]

وفي محاولة لتحديد الانتشار الفعلي لحضارة دلمون رأى عبد الله بن خالد الخليفة وعبد الملك الحمر بأن حدود حضارة دلمون كانت تشمل الساحل الشرقي من شبه جزيرة العرب، الممتد من جزيرة فيلكا في الكويت إلى البحرين. وتأتي هذه النتيجة بناء على وجود آثار دلمونية في جزيرة فيلكا، ومن أبرزها وجود ما يزيد عن الأربعمائة ختم من الأختام الدلمونية التي كانت تستخدم في البحرين.[78]

أما في مرحلة التاريخ الوسيط، فإننا نلاحظ وقوع خلط واضح بين "البحرين الأرخبيل" و"البحرين الإقليم"؛ حيث دأب المؤرخون على استخدم مسمى "أوال" للدلالة على جزيرة البحرين، بينما أطلقت تسمية "البحرين" على سائر الإقليم الممتد من جنوب البصرة إلى ساحل عمان.

وتزامن مع ظهور إشكالية انفصام التسمية، بروز ظاهرة شح المادة التاريخية حول الأحداث التي وقعت في جزيرة أوال، وذلك كنتيجة حتمية لاهتمام المؤرخين في تلك الفترة بالحديث عن: تاريخ إقليم البحرين بصورة عامة تحت الحكم الأموي ومن بعده العباسي، وخضوع المنطقة لحكم القرامطة، ومن بعدهم العيونيين، ثم العصفوريين والجبور.

وقد نتج عن تلك الظاهرة وقوع نقص واضح في دراسة الدور الطبيعي لجزر البحرين إبان المرحلة الإسلامية، وذلك على الرغم من أن المصادر التاريخية تثبت وجود تأثير كبير للجزيرة على أوضاع الإقليم، وتؤكد على أن الكثير من الحركات الإصلاحية

---

[76] غلوب، ب. ف (2003) **البحرين: البعثات الدنماركية في دلمون القديمة**، ترجمة محمد البدر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت. ص.ص 18-19، وص243.

[77] محمد الخزاعي (2002) **بقايا الفردوس آثار البحرين 2500 ق.م- 300م**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت. ص159.

[78] عبد الله بن خالد الخليفة وعبد الملك يوسف الحمر (1982) **البحرين عبر التاريخ**، الشركة العربية للوكالات والتوزيع، البحرين. 1/29.

والنشاط الثقافي كان ينطلق بالفعل من أرخبيل جزر البحرين، ليمتد بعد ذلك إلى سائر أنحاء الإقليم.

فقد كانت بداية النهاية لدولة القرامطة من خلال ثورة اندلعت في البحرين وانتشرت بعد ذلك في أرجاء شرقي شبه الجزيرة العربية، ومن ثم فقد ازدادت الأهمية السياسية والنفوذ الاقتصادي للبحرين على سائر المدن المجاورة، حتى أصبحت العاصمة الفعلية لدولتي بين عامر من العصفوريين والجبور.

وقد أشار إلى هذه الحقيقة مؤرخ دولة المماليك في القرن السادس عشر: محمد بن أحمد بن إياس عندما أكد بأن إقليم شرقي الجزيرة العربية كان يخضع لحكم الجبور الذين اتخذوا من البحرين مركزاً لحكمهم، فقال واصفاً نفوذ الأمير مقرن الجبوري في مطلع القرن السادس عشر:

"الأمير مقرن أمير عرب بني جبر، متملك جزيرة البحرين إلى بلاد هرمز الأعلى، وكان أميراً جليل القدر معظماً مبجلاً، في سعة من المال، مالكي المذهب، سيد عربان المشرق على الإطلاق".[79]

وأكد القائد البرتغالي أفونسو دلبوكيرك هذه الحقيقة عندما تحدث عن مناطق نفوذ بني جبر في شرق شبه الجزيرة العربية، واتخاذهم البحرين مركزاً لحكمهم بقوله:

"والمناطق الداخلية تابعة لابن جبر شيخ الجبور، ولابن جبر هذا أخوان، ويقتسم الثلاثة فيما بينهم المناطق الممتدة حتى عدن، والممتدة شمالاً حتى ساحل البحر الفارسي [أي الخليج العربي]، والممتد للداخل حتى قرب مكة... ويحكمها جميعاً ملك هو ابن جبر... ولابن جبر السيادة على بلاد فرتك وظفار وقلهات ومسقط، وتمتد حدوده لتصل إلى بلاد شيخ عدن".[80]

وتقودنا هذه الحقائق حول النفوذ الذي مارسته جزر البحرين على الإقليم لاستخلاص نتائج هامة، من أبرزها:

---

[79] محمد بن أحمد بن إياس (1961) **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، تحقيق وتقديم محمد مصطفى زيادة، القاهرة. 5/431.

[80] عبد الرحمن الشيخ (2000) **السجل الكامل لأعمال أفونسو دلبوكيرك**، أبو ظبي. 1/183-184.

1- مثل أرخبيل جزر البحرين مركز الإشعاع الحضاري للإقليم منذ أقدم العصور، وهي مسألة تحتاج إلى بحث وتحقيق، ولا تزال دراسات الجغرافيا التاريخية قاصرة دون سبر أغوارها.

2- قام أرخبيل جزر البحرين (باعتباره كياناً جزرياً) على التواصل والامتداد، وليس على الحدود الضيقة والانغلاق، وقد وقع بعض المؤرخين في أخطاء كبيرة عندما تعاملوا مع البحرين وكأنها كيان بري فخرجوا بنتائج خاطئة حول طبيعة النظم السياسية والإدارية وتطور الحياة العامة بها.

3- اختزل أرخبيل البحرين جميع المكونات الحضارية لإقليم البحرين منذ أقدم العصور، ولا أدل على ذلك من استخدام تسمية "البحرين" للدلالة على الأرخبيل والإقليم في الوقت ذاته. مثلما هو الحال مع مسميي الشام ومصر؛ فقد أطلق أهل سورية الكبرى على دمشق مسمى: "الشام"، وأطلق المصريون على القاهرة مسمى: "مصر"، فاختزلوا تسمية الشام في عاصمتها دمشق، وتسمية مصر في عاصمتها القاهرة نظراً لأهميتهما، وتأثير كل من العاصمتين على سائر الإقليمين. وعلى الشاكلة نفسها اصطلح سكان إقليم شرقي شبه الجزيرة العربية على تسمية الأرخبيل باسم: "البحرين" لأنه يمثل حاضرة الإقليم.

4- تميزت البحرين بامتلاكها لهوية راسخة لا تندرس مع مرور السنين، وهي هوية نادرة من نوعها تقوم على البساطة، وعلى التعددية والتسامح، بالإضافة إلى العبقرية في توظيف الموارد الطبيعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والنهوض الاقتصادي، ولا يجوز أن تدفن مثل هذه المقومات الراسخة تحت ركام تيارات سياسية تحاول فرض هويات وثقافات مغايرة لمعالم الهوية التاريخية للبحرين.

لقد سعت القوى الاستعمارية في القرن التاسع عشر إلى فرض أفكار انعزالية لطمس الهوية الطبيعية للبحرين، وإنشاء عصبويات اصطناعية تهدف إلى إضعاف شرعية السلطة السياسية ومنع فرص قيام جبهة موحدة ضد الوجود الاستعماري، ولابد للدراسات التاريخية أن تقف موقفاً أكثر جدية تجاه التعريف المكاني للبحرين، وضرورة توظيفه بصورة سليمة في تحديد ملامح الهوية الوطنية الضاربة بجذورها في أعماق التاريخ.